



تقرير ندوة وطنية علمية رقمية، منظمة من قبل الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة - ازطا امازيغ، في إطار الأنشطة المعتمدة من طرف اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي.

11 ماي 2020

شكل موضوع "أية مداخل من أجل ترسیخ موقع الأمازيغية في النموذج التنموي الجديد "محور ندوة وطنية علمية رقمية نظمتها الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة - ازطا امازيغ يومي 11 و 12 ماي، في إطار "الأنشطة المعتمدة" من طرف اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي. وشملت وقائع هذه النظاهرة، في جلستها الافتتاحية، كلمة كل من الأستاذ عبد الله بادو، رئيس ازطا امازيغ، والسيد شکیب بنموسى، رئيس اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي. شملت الندوة مداخلات في جلسات علمية تركزت حول "الهوية الوطنية، التعدد الثقافي، أية مقاربة للنموذج التنموي بال المغرب" و"رهانات إدماج الأمازيغية في التنمية وفي السياسات العمومية".

أكد السيد عبد الله بادو، في كلمته الافتتاحية أن التعدد اللغوي والتتنوع الثقافي يعد ظاهرة كونية عرفتها جميع المجتمعات والبلدان، وهي كذلك سيرورة تاريخية، على اعتبار أن اللغات والثقافات تختلف حسب المجموعات البشرية، كما ذكر بأن هذا اللقاء يصادف اليوم العالمي للتتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية، الذي اعتمدته اليونيسكو والجمعية العامة للأمم المتحدة. كما ذكر بما أنت به معاهدتي اليونسكو لسنة 2005 ودورها في حماية التنوع الثقافي وتعزيز تنوع أشكال تعبيراته وتهيئة الظروف التي تكفل ازدهار الثقافات واللغات، كما نوه بابراج الأمازيغية كأحد المحاور الأساسية في إعداد النموذج التنموي وفق تصور تشاركي، وأكد أن انخراط ازطا امازيغ في هذه المبادرة يعزز مسارها النضالي والترافعي الممتد على عقدين من الفعل المدني، المبني على الإسهام في الفعل المؤسسي من موقع الفاعل المدني من خلال الاقتراح والتتبع والتقييم. واغناء النقاش العمومي وفق مقاربة تترجم رؤية متشبعة بقيم التعدد والتتنوع والاختلاف. واعتبر أن الهدف من هذه الندوة هو الحفاظ على اللغة الثقافة الأمازيغية والنهوض بها وضمان إشعاعهما في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني والجهوي والمحلية.

وفي معرض كلمته، قال السيد شکیب بنموسى، إن المغرب يتميز بتنوع ثقافي زاخر ساهموا في إثراء هويته في تعددتها وتتميزها. وأوضح أن احترام هذا التنوع والتعدد الهوياتي والمحافظة عليه، يساهم في ضمان الاستقرار الاجتماعي. وهذا ما يستدعي سياسيا سلوك الديمocrاطية منهجا لتكتيريس هذا التنوع والحفاظ على التعدد في ظل قيم التسامح والحرية والعدالة، وذكر بالعناية الخاصة التي يوليه الملك محمد السادس للنهوض بالأمازيغية ضمن المشروع المجتمعي الحديث وبالتالي التدابير التي اتخذها في شأنها، كونها ثروة وطنية، وبمبعث افتخار لجميع المغاربة، واعتبر كذلك أن صدور القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي الأمازيغي بعد انطلاقا لمرحلة جديدة، لإدماجها في التعليم وفي مجالات الحياة العامة، وأن تنزيل مقتضياته يجب أن يكون ببرامج عملية الشيء الذي يحتاج إلى تعبئة كل الطاقات الحياة في البلاد ومن ضمنها منظمات المجتمع المدني.

وقد توزعت أشغال هذه الندوة على جلستين، الأولى ناقشت فيها كل من السادة الأستاذ مصطفى القادي، عبد العزيز ياسين، بلعيد بودرييس، الحسين أيت باحسين، الحسين أموزاي، ويونس العرج محور "الهوية الوطنية، التعدد الثقافي، أية مقاربة للنموذج التنموي بال المغرب"، حيث تناولوا:

- ✓ علاقة الأمازيغية بالهوية الوطنية، باعتبارهما عاملين رئيسيان لتعزيز قيم العيش المشترك، ودور البعد الثقافي في التنمية (التنمية الفروية / الحضرية، الانتماء الجهوي / الوطني)؛
- ✓ بلورة ورؤى ومقررات، ووصيات لتجويد السياسات اللغوية والثقافية لتكون عادلة ومنصفة وضامنة للتعدد اللغوي والتتنوع الثقافي، ومحضنة للهوية الوطنية.



- ✓ من أجل سياسة لغوية قادرة على استيعاب واقع التعدد اللغوي الذي يعيشه المجتمع المغربي، والذي يشكل جوهر الهوية الوطنية متعددة الأبعاد؛
- ✓ من أجل سياسة تقافية ولسانية مدمجة بهدف خلق جيل جديد من التمازج اللساني والتقافي المبني على تبني اللغات الوطنية وفق استراتيجية تربط الخصوصية الجهوية بالثقافة الوطنية.
- ✓ التطور التاريخي للغات في الحضارة المعاصرة، مفهوم التنوع الثقافي الذي عرف نوعا من التدرج من التوحد المجتمعي إلى تعدد الحضارات. وأنه مع مجيء العولمة بدأ النقاش حول تأثيرات هذا التنوع الذي أصبح مفهوما تبنته منظمات دولية وخصوصا اليونسكو بهدف تدبير هذا التنوع في إطار استقراء أسس السلام في العالم.
- ✓ التأكيد على البعد المجالي وضرورة استحضار التقسيم الترابي والجهوية المتقدمة في أية تنمية منشودة.
- ✓ الربط بين التعدد اللغوي والتنوع التقافي والتنمية، فلا تنمية بدون عدالة لغوية ومجالية واجتماعية.

وخلال الجلسة الثانية قدم السادة الأساتذة: لحسن أولجاج، رشيد الحاجي، على خداوي، إبراهيم المزنند، الصافي مومن على وفاطمة اوشرع حول "رهانات إدماج الأمازيغية في التنمية وفي السياسات العمومية" واعتبروا أن الرهان الأساسي هو تعزيز التنمية الديمقراطية بالمغرب والتي لن تكتمل حلقاتها الا بتعزيز مكانة الأمازيغية في هذه التنمية الديمقراطية ، مما يعني ضرورة ضمان مكانة عادلة ومنصفة للأمازيغية في الإستراتيجية التنموية للمغرب، عبر ترصيد التراكمات الكمية والنوعية الكفيلة بموقة الأمازيغية في صلب وقلب النموذج التنموي الجديد.

في خضم هذا النقاش العمومي "النموذج التنموي بالمغرب" مستقبل وموقع الأمازيغية، تفرض عدة أسئلة نفسها على كل المعنيين بقضايا التعدد اللغوي والتنوع الثقافي عامة وعلى الوعي والفعل الأمازيغيين خاصة، بصفتها قضايا آنية وعلى رأسها السؤال الدستوري والمشروع الديمقراطي، والإنصاف والمساواة الكاملة في سن القوانين، وراهن مشاريع إدماج اللغة والثقافة الأمازيغيين في الإدارة والقضاء وفي المنظومة التربوية والتعليمية وفي المشهد الإعلامي الوطني، وأدوار الأمازيغية كعنصر ومحدد تنموي وكمدخل لمقارنة ترابية جديدة تقوم على التدبير الديمقراطي والعدالة المجالية، ويرى السادة الأساتذة ان المدخل للجواب عليها هو:

- ✓ إعمال المقتضيات الدستورية كما جاءت في ديباجة دستور 2011 وفي الفصل الخامس منه، مما يعني الزامية الجميع على بلورة سياسة لغوية عادلة ومنصفة؛ تروم تمكين اللغة الأمازيغية من الوضعية القانونية المتكافئة مع اللغة العربية؛ تلزم جميع الهيئات العمومية باستعمالها في مرافقها وفي مختلف خدماتها، والتنصيص على شمولية إدماجها في كافة القطاعات؛
- ✓ أجراة مضامين القانون التنظيمي 26-16-04-04 الخاص بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.
- ✓ وضع الدولة وجميع الفرقاء السياسيين بشكل حازم أمام مسؤوليتهم السياسية والمؤسساتية في الإقرار الحقيقي بالهوية الأمازيغية، وضمان الإدراج الفعلي والمنصف للغة والثقافة الأمازيغيتين في السياسات العمومية و مجالات الحياة العامة الوطنية، وصون حق الإنسان في تمثيلية فعلية وفي تقاسم الثروة العامة والسلطة.



الخلاصات والتوصيات العامة:

1. ان المقاربة الدستورية المتقدمة لمسألة التنوع اللغوي تشكل أرضية مثالية لنقاش أكاديمي رصين يقوم على ثلاث مقاربات محورية، تشمل المقاربة المؤسساتية من خلال إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، والمقاربة القانونية عبر إيجاد إطار قانوني لتدبير التنوع اللغوي، ثم مقاربة علمية تستند إلى نقاش أكاديمي مفتوح بين الخبراء والمتخصصين والفاعلين الاجتماعيين لبلورة صيغة متواافق عليها للتعدد اللغوي بالمغرب.
2. أن المغرب بات يعيش واقعاً ثقافياً جديداً بعد المقتضيات التي جاء بها دستور 2011، والمتعلقة بالتنوع الثقافي واللغوي، وينبغي التعاطي معه وفق رؤية متوازنة وموضوعية تكفل العدالة اللغوية داخل المجتمع.
3. وضع إستراتيجية على المستويات الوطنية لتنبّع السياسات العامة في جوانبها التي تمس التنوع الثقافي، وتطبيق سياسات لغوية وطنية ترمي إلى صون التنوع اللغوي وتشجيع التعدد الثقافي.
4. صياغة إستراتيجية لغوية تهتم بكل الجوانب الإجرائية والتديرية المتعلقة بمسألة التنوع اللغوي في البلاد، وذلك بغرض إيجاد إطار يمكن له أن يوفق بين كل العناصر المشكّلة للثقافة المغربية، علامة على تحديد طرق معقولة لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة بكل تمظهراتها المرتبطة بالأمن اللغوي وأمن الأفراد وترسيخ الثقافة الحقوقية والتدير الحكيم للشأن العام.
5. تكثيف الجهود الأكademie والبحثية لإنتاج الخبرات اللغوية المطلوبة، والتي بمقدورها تدير هذا التنوع، والتأسيس لخطاب متجدد قادر على مواكبة التحولات والتطورات الوظيفية للغة، والانتقال بالنقاش العام من مرحلة التشخيص والتوصيف إلى مرحلة التخطيط والتنفيذ.
6. الغاية المثلثة هي الوفاء بالالتزامات الحقوقية للدولة في صيانة التنوع الثقافي والتنوع اللغوي باعتبارها قيمًا كونية إنسانية. وضمان مشاركة الأفراد والجماعات في الحياة الثقافية وال恁معن بخصوصيتهم اللغوية والثقافية.

الخلاصات والوقف المجالات:

١. على مستوى السياسات العمومية الخاصة بالإعلام السمعي البصري:
 - الإعلام السمعي البصري يجب أن يعكس التعددية بمختلف أشكالها وتمظهراتها والتي ستعطى المصداقية للخدمات السمعية البصرية سواء عمومية كانت أو خاصة، فالعددية لا تعني تعدد المؤسسات الإعلامية لأنها بالإمكان توفر مجموعة من القنوات والمحطات لكنها لا تعكس التعدد الثقافي واللغوي للبلاد، ولا يجد فيها كل المواطنين أنفسهم ولا تعبّر عن تطلعاتهم ولا تعكس صورتهم وواقعهم،
 - تبني سياسة عمومية لغوية وثقافية واضحة تحمي وتنمي اللغة والثقافة الأمازيغية.
 - تبني سياسية إعلامية تضمن التوازن في الاهتمام الإعلامي، بمختلف لغات وثقافات ومناطق المغرب،
 - تشجيع المعرفة واللغة والثقافة الأمازيغية في الإطار العام للسياسة اللغوية والثقافية.
 - القطع بشكل نهائي ومستعجل، في الممارسة الإعلامية المغربية، مع المقاربة الفولكلورية والسطحية للغة والثقافة الأمازيغية.
 - مراجعة الإطار القانوني المنظم لقطاع الاتصال السمعي البصري الذي أصبح غير كاف ومواكب للواقع والمستجدات التي جاء بها الإصلاح الدستوري.
 - تعديل قانون الاتصال السمعي البصري في اتجاه تضمينه مجموعة من الالتزامات والمقتضيات الرامية لحماية اللغة والثقافة الأمازيغية وذلك في إطار سياسة شمولية تهدف إلى وضع تشريع لغوي يحمي وينمي اللغة والثقافة الأمازيغية.



- جعل قانون الاتصال السمعي البصري يبني على ضمان حق المواطنين في التوفير على نظام اتصال سمعي بصري يعكس واقعهم عن طريق مختلف أشكال التعبير المرتبطة بتقاليدهم وثقافتهم وبمجالهم الرمزي في إطار المقاربة الحقوقية الضامنة لحقوق ومصالح المواطنين .
- تضمين القانون لمقتضيات واضحة ودقيقة تضمن الحضور الحقيقى والأمثل للغة والثقافة الأمازيغية في وسائل الاتصال السمعي البصري سواء العمومية أو الخاصة.
- تبني إجراءات تشريعية تهدف إلى تشجيع وتنمية وصيانة ونشر اللغة والثقافة الأمازيغية وضمان إشعاعها على المستوى الوطني والدولي.
- الإسراع بإخراج النص التنظيمي الذي يحدد كيفيات وتقدير مساهمة المتعهدين في تنمية الإنتاج السمعي البصري الوطني كما هو منصوص عليه في الفقرة 13 من المادة 26 من قانون الاتصال السمعي البصري، والذي يجب أن يتضمن مقتضيات تتعلق باللغة والثقافة الأمازيغية.

II. على مستوى السياسات العمومية التشريعية والقانونية:

- إقرار المساواة بين اللغات والثقافات، واعتبار القوانين الوضعية الأمازيغية مصدرًا من مصادر التشريع،
- رفع كافة أشكال التمييز المكرسة بالتشريعات الوطنية وملائمة هذه التشريعات مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب ووقع عليها؛
- تنقيح الترسانة القانونية المغربية من كل عبارات ومظاهر التمييز ضد الأمازيغية، وسن تشريعات تمكنها من تبوء المكانة اللائقة بها في الحياة العامة؛
- مأسسة الأمازيغية عبر معيرتها وكذا أرشفة الموروث الثقافي والقانوني والفنى الأمازيغي الوطنى كمرحلة أولية تستهدف الإدماج الكامل للأمازيغية في كافة قطاعات العدالة؛
- تعديل التشريعات والقرارات التالية بالشكل الذي يجعل الأمازيغية لغة القضاء والإدارة بالمغرب:
- ظهير 1/25/1965 المتعلق بالمغاربة والتعریف والتوحید.
 - الفصل 9 والفصلين 11 و12 من قانون الجنسية.
 - النظام الأساسي لرجال القضاء، قانون رقم 74/11/11، 147-467، الذي يشترط فقط معرفة اللغة العربية دون الأمازيغية لولوج سلك القضاء.
 - القانون المنظم للمحاماة رقم 29/08 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 2008 والذي يحيل في موضوع الجنسية بالمادة الخامسة منه على قانون الجنسية المذكور مواده أعلاه، وهو ما يجعل الولوج لسلك المحاماة مشروط فقط بمعرفة اللغة العربية دون الأمازيغية.
 - قانون رقم 11. 81 الخاص بتنظيم خطة العدالة وتلقي الشهادة وتحريرها بتاريخ 05/06/1982. ومرسوم رقم 82-415-2 بتاريخ 18/4/1983/4 العدول ومراقبة خطة العدالة الذين يشترطان أيضاً فقط معرفة اللغة العربية دون الأمازيغية لولوجها،
 - قانون رقم 41-80 18/12/1980 الخاص بإحداث هيئة الأعون القضائيين، ومرسوم رقم 736. 2. المتصل بإحداث هيئة الأعون القضائيين وتنظيمها الذين يشترطان بدورهما فقط معرفة اللغة العربية دون الأمازيغية لولوجها.
 - قانون رقم 45-00 22/7/2001. ومرسوم رقم 2824. 11. 2. بتاريخ 17/7/2002 المتعلقة بتطبيق أحكام القانون المتعلق بالخبراء القضائيين. وللذين لم يعبروا أي اهتمام ما للأمازيغ بال المغرب في علاقتهم باللغات الأجنبية والمحلية، وبالتالي فإن المرسومين معاً همزاً اللغة الأمازيغية.
 - قرار وزير العدل رقم 1081/01 بتاريخ 03/06/2003 يحدد بموجبه أنواع الخبراء في جميع اللغات) دون الأمازيغية .



- قانون رقم 00 - 49 المتعلق بتنظيم مهنة النساخة بتاريخ 22/06/2001. الذي يقصي
الأمازغية في عملية النساخة أو نسخ العقود والرسوم العدلية.

قانون رقم 00 - 50 المتعلقة بالترجمة المقبولين لدى المحاكم بتاريخ 2003/12/22 وقرار وزير العدل رقم 03. 2185 بتاريخ 2003/12/22 المتعلق بعدد المقاعد المتبارى عليها بالنسبة لكل لغة. وفي حدود اللغات الألمانية، البرتغالية، الهولندية، الروسية، الإسبانية، الفرنسية، الإنكليزية دون الأمازيغية. علما ان المواد 318 و 120 من قانون المسطرة الجنائية تتيح للقاضي إمكانية الاستعانة بترجمان من الأمازيغية للعربية أمام القضاة.

المادة 73 الفقرة 3 والمادة 4 الفقرة 6 من المسطرة الجنائية بتعيين الوكيل العام لترجمان لكل شخص لا يحسن التخاطب أو التفاهم مع من يقع استنطاقه عند الاقضاء

المادة 318 من المسطرة الجنائية) إذا كان الشهود يتكلمون لغة أو لهجة أو لسان يصعب فهمه على القضاء تعين ترجمان،

المادة 120 من المسطرة الجنائية إذا كان الشهود يتكلمون لغة أو لهجة أو لسان يصعب فهمه على المتهمين أو الأفراد أو الشهود الآخرين الاستعanaة بشخص قادر على الترجمة،

إلغاء كافة التعديلات المدخلة على قانون المسطرة الجنائية الخاصة التي تمنع لا تبيح
صراحة استعمال اللغة الأمازيغية أمام القضاء وإدماجها بالمعاهد التكوينية ومنها المعهد
العالي للقضاء.

III. على مستوى السياسات العمومية لمنظومة التربية والتكوين:

بلورة رؤى ومقترنات، وتوصيات لتجويد السياسات اللغوية والثقافية لتكون عادلة ومنصفة

وضامنة للتعدد اللغوي والتنوع الثقافي، ومحصنة للهوية الوطنية.

بلورة تصورات وبدائل لإرساء خيارات تربوية تروم تعزيز أدوار ووظائف اللغتين الرسميتين في

المنظومة التربوية، ومنحهما شروط التنافس ومقومات الحيوية.
بلورة ميثاق وطني للغات والثقافة المغربية لحفظ وصون وحماية اللغات الوطنية والنهوض بها.

١٧. على مستوى السياسات العمومية التربوية والمحاللة

تفعيل المقتضيات التشريعية وال المؤسساتية المتعلقة بالجهوية المتقدمة و القوانين التنظيمية للجماعات التربوية ذات الصلة بإدماج البعد الثقافي في التنظيم الترابي والمجالى؛

الترابية ذات الصلة بإدماج البعد الثقافي في التنظيم التربوي والمحالي؛

تقسيم الوحدات التربوية على أساس الانتماء الثقافي واللغوي للساكنة، أي وحدات تربوية تتسم بانسجام ثقافي ولغوي بين أغلبية القاطنين؛

منح المكلفين بالتنمية المحلية اختصاصات في مجال تدبير الشأن الثقافي واللغوي، مما يفضي إلى ضرورة التوازن بين التعبير الثقافية المحلية والوطنية/المركزية، ولمالا العالمية؛

إقرار تقطيع ترابي يراعي ضمن معاييره الخصوصيات اللغوية والثقافية؛ باعتبارها إطاراً الأنسب لتدبير التعدد اللغوي والثقافي الذي يتميز به المغرب؛

وضع استراتيجية مندمجة للتنمية الثقافية على المستوى المحلي والجهوي لتعزيز التعدد اللغوي والتنوع الثقافي

ادماج العدد العوسي والثقافي في التنظيم الجهوي على مستوى وسائل الإعلام والبرامج التربوية والظاهرات الثقافية والفنية.

بوظيف المعاشر المحلي والمأثر التفاقي في إطار تصور سياحي وثقافي لجعله مدخلاً للتنمية فعالية في الجهات والمناطق.

اُنٹھی ۔



الرباط في 11 مارس 2020

بلاغ صحفي تنظيم لقاء وطني في موضوع:

"أية مداخل من أجل ترسیخ موقع الأمازيغية في النموذج التنموي الجديد "

تنظم الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة - ازطا امازيغ يوم السبت 14 مارس 2020 بمدينة الرباط يوما دراسيا في موضوع «أية مداخل من أجل ترسیخ موقع الأمازيغية في النموذج التنموي الجديد».

ويندرج هذا اللقاء في إطار "الأنشطة المعتمدة" من طرف اللجنة الخاصة بالنماذج التنموي، وسيعرف مشاركة العديد من الفعاليات والهيئات المدنية والجمعوية الأمازيغية من شبكات وجمعيات وانتماءات تمثل مختلف ديناميات الفعل الأمازيغي بالمغرب والتي ساهمت في تطوير النقاش حول الأمازيغية ومكانتها في التنمية الديمقراطية للمغرب.

كما يأتي اللقاء كاستمرارية للنقاشات التي انخرطت فيها جل الديناميات الفاعلة في الحركة الأمازيغية بالمغرب، في سياق ما بعد دستور 2011، من أجل ضمان مكانة عادلة ومنصفة للأمازيغية في الاستراتيجية التنموية للمغرب، ولترسييد التراكمات الكمية والنوعية في هذا الصدد ووضعها في صلب النموذج التنموي الجديد.

هذا اللقاء سيكون فرصة للتفكير في صياغة مداخل تموقع الأمازيغية في صلب النموذج التنموي الجديد، من خلال طرح العديد من الأسئلة المرتبطة بالتنمية وعلاقتها بأشكالات الهوية واللغة، والثقافة والمشاركة في بناء مسلسل الديمocratie وتعزيز حقوق الإنسان بالمغرب، ومناسبة لبلورة مقررات وإجراءات عملية للمساهمة في صياغة نموذج تنموي قائم على تعزيز وظائف اللغة والثقافة الأمازيغية وتنميته وحمايتها وتنميتهما وتثمين أدوارها في وضع استراتيجيات تنموية وطنية وترابية.

الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة - ازطا امازيغ - هي منظمة غير حكومية لها امتداد على مستوى التراب الوطني، تهتم بالتعريف بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية والترافع من أجل تعزيزها وتطويرها في السياسات العمومية ضماناً لمبدأ المساواة والانصاف وإرساء لقيم التعدد اللغوي والتنوع الثقافي ببلادنا.



Qθ. Ε υ 11 Σ. QO 2020

• OKUE • I YC. •

• ОТ А С. И. СОЛЯНКИ О. И. ЕСЕНЬЯН

« Ц.++. ΣΘΛΗИ Х: ΘΛΛΣΛ | :!@. | +Ц. ***+у в:*** от. | 8Г: .Г. с: »

•○†@□.□. : *EE. .□. *EE + I. □. @ - . *EE. .□. *EE - . OO1 : OES. ○14 □. QOY + YOCT I QO. E
S. I □. OO. I □. I Y : O + C« □. + T. *Q. AHI H : OLLA1 : I. Q. I + C. *EE + Y : *EE. - E. S. I »

ΕΚΠΙΣΣΩΣ ΛΑΣΣΟΣ ΚΡ. : Ι ΕΦΕΒΕ. Ο.Λ.Σ + ΘΕΗΤ Ι ΣΛΟΥΚΩΣ + Ι Π.Π.Ι.Ν.Ι.Ν.Σ.Υ. Ρ.Κ" ΛΘ.Ι + ΤΛΣΙ. ΣΣ+ΣΙ Ι : ΕΦΕΒΕ. Σ.Σ.Υ Υ Ι ΕΥΟΞΘ, Υ : ΕΙ. Ε ΛΗΦΕΩ : Λ.Θ.Ο 2011, . Χ.Λ.Λ Θ.Α. Ε.Κ.Η Σ Π.ΛΛ.Ο.Ι Ζ.Ο.Η.Σ Σ + Ε. Ζ.Υ.Τ + Θ.Θ.Α + Σ.Ι.Σ + Ι + Σ.Σ.Ε Ι Ι ΕΥΟΞΘ, Λ.Λ Θ.Ε.Ι Ι Σ.Θ.Χ.Λ.Σ Σ.Θ.Ε.Κ.Τ.Σ Λ.Σ.Ε.Ι.Ο.Μ.Ι. Χ.Λ.Λ Σ.Η.Σ Ι Υ : Σ.Ι.Θ.Ι : Ζ.Ο.Η. Ι Σ.Σ. : .

• *EE. .C. *EY ε +I. C: OT - *EE. .C. *EY- ε X. +.C. A. OT C. O +.I. E. T A. OO ε P. O. A Y : Q. U. E. O. U. T. T. O. I. O. Q. E. N. T. E. J. O. H. O. K. : O. L. A. L. A. : O. E. Y. I. I. O. Y. +.C. *EY+ A. : I. H. O. K. : O. L. A. L. A. : O. E. Y. I. I. O. Y.



الأمازيغية في صلب النموذج التنموي الجديد

يوم دراسي حول :

"أية مداخل من أجل ترسیخ موقع الأمازيغية في النموذج التنموي الجديد"

ناضلت الحركة الأمازيغية منذ الستينيات من أجل الاعتراف بواقع التعدد الذي يسم الهوية المغربية وطالبت بإدماج احترام الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية في مسار الانتقال الديمقراطي تحت شعار "لا ديمقراطية بدون أمازيغية" وهو ما تم الإعلان عنه بشكل جلي ومتماスク في ميثاق أكادير الذي شكل نقطة تحول في مسار هذه الحركة، من خلال اعتبار الاعتراف الدستوري باللغة الأمازيغية مدخلا ضروريا لبناء المشروع الاجتماعي المستوعب لكل مكونات الواقع السوسيو ثقافي ببلادنا.

وقد كان الفضل لهذه الحركة وأطروها في تطوير النقاش حول مركبات الخطاب السياسي والفكري المغربي التي تبنته النخبة في إطار بناء الدولة الوطنية، حيث أضافت الفعاليات الأمازيغية إلى المقل الفكري مفاهيم جديدة من قبيل التعدد والتنوع والاختلاف وساهمت في بناء قراءة "تصحيحية" للتاريخ والمفهوم تستمد أدواتها من الأنثروبولوجيا وتعيد للسوسيولوجيا دورها في سير أعمق الذات المغربية.

لقد بحثت الجمعيات المكونة لهذه الحركة في وضع القضية الأمازيغية في قلب النقاش السياسي العام وحققت مكتسبات على مستوى المطالبة بإدماج اللغة والثقافة الأمازيغيتين في السياسات العمومية ولاسيما في قطاعي التعليم والإعلام بل استطاعت أن تناول إجماع المغاربة على دسترة اللغة الأمازيغية والتصديق على الاعتراف الرسمي بها.

كما استطاعت هذه الحركة أن توسيع من مجال اشتغالها لتمتد مطالبتها إلى ضرورة تحقيق العدالة المجالية واحترام الخصوصيات الجمهوية والأعراف التاريخية ولاسيما المنظمة لتدبير الأرض وثرواتها وهو ما أطربه الحركة الأمازيغية في مطالبتها بجهوية ذات صلاحيات واسعة تقوم على احترام الخصوصيات السوسيو ثقافية والتاريخية للجهات.

هكذا سيتوج هذا المسار النضالي باعتماد المغرب للتنوع الثقافي والتعدد اللغوي ضمن الأسس التي يقوم عليها نظامه السياسي والدستوري وعنصرا ضروريا في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية والرؤى الإستراتيجية للدولة. إلا أن السياسات التي تم نهجها في مجال تدبير الأمازيغية في الشأن العام رغم ترسيمها الدستوري ، لازالت تعرف اختلالات ونواقص كثيرة، تحول دون

تمكين المواطنين والمواطنات من التمتع بحقوقهم اللغوية والثقافية، وتمتعهم من المشاركة في الحياة الثقافية بشكل عادل ومنصف دون تمييز؛ إذ لا تزال القوانين التنظيمية المرتبطة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية حبرا على ورق، لم تباشر بعد بخصوصها تدابير وإجراءات فعالة في جميع المستويات وفي جميع القطاعات (التعليم، الإعلام، القضاء ومنظومة العدالة، الإدارات العمومية والمرافق العمومية...الخ). كما أن الحراك الذي شهدته المجتمع المغربي خلال العقددين الأخيرين، وارتفاع سقف مطالبه وانتظاراته في كافة الحالات خاصة المتعلقة بالثقافة والهوية في ارتباطها الوثيق بالديمقراطية والتنمية ، يترجم بجلاء عدم قدرة السياسات العمومية والترابية على تملك هذا التعدد اللغوي والتنوع الثقافي وترجمته في مخططاتها التنموية، مما يسائلنا عن جدية الدولة في التعاطي مع واقع التعدد والتنوع كعامل قوة وغنى وثروة والسعى إلى تثمينه واستثماره لتعزيز جهود التنمية من خلال رسمة وترصيد هذا الرأسمال اللامادي بما يخدم الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة .

رغم كل هذه الاختلالات فهذا التحول في تعاطي الدولة المغربية مع الهوية المغربية يعتبر نوعيا وأحد التطورات الرئيسية التي تفرض بالضرورة إعادة النظر في جملة سياسات واستراتيجيات هذه الدولة، بما يتاسب مع روح الدستور الجديد في الإقرار بالتعدد اللغوي والتنوع الثقافي. وفي هذا الإطار، ومهنسبة مبادرة الدولة المغربية حول النموذج التنموي، بهدف صياغة تصور جديد وفق منهجية تشاركية ارتأت أزطاً أمازيغ ومعها مكونات من الحركة الأمازيغية، أن تساهم في هذا النقاش بروح تسعى لتجسيد هذا التحول بخصوص الأمازيغية على مستوى المشروع التنموي حيث بات موضوعيا ومسؤولية تاريخية أن تحظى الأمازيغية بدور مهم في مغرب الغد وأن تكون أحد دعائم المشروع الجديد الذي نتوخى أن يكون قادرا على استيعاب كل وجهات النظر والتوليف بينها لبلورة نموذج متقاسم ومتملك من طرف مكونات المجتمع.

إننا اليوم مطالبون بالبحث الجماعي لإيجاد المداخل الرئيسية والأساسية لبناء المغرب المتعدد والمتتنوع المتصالح مع كافة مكوناته الثقافية، وبلورة تعاقدات مجتمعية جديدة متمرزة على البعد الثقافي كعامل أساسى في عملية التنمية وعنصرا ضروريا للتعبئة حولها. تستوقفنا إذن هذه المناسبة، لنعيد طرح العديد من الإشكالات المرتبطة بالتنمية وخاصة في علاقتها بإشكالات الهوية والثقافة، والتي باتت اليوم وفي كل البلدان أحد الحالات الفعل التنموي بامتياز وأصبحت الثقافة عنصرا ضروريا في التخطيط للتنمية بل عاملا ودعامة أساسية في تحقيقها وإنجاحها. فلم يعد مقبولا نظريا وعمليا خصوصا في بلد متعدد هوياتيا ولغويا وثقافيا أن يتم القفز على هذا الإشكالات بدعوى أنها ثانوية أو غير ذات أهمية، الشيء الذي يضعنا أمام عدة أسئلة من أهمها:

• إلى أي حد يتم استحضار المعنى الثقافي واللغوي في التخطيط للتنمية وطنيا ومحاليا؟ وما هي السبل لتكريس إعمال

المقاربة الترابية في التنظيم والتدبير الترابي؟

- ما هي إسهامات اللغات الوطنية والرسمية في تعزيز قيم الاتباع والتعبئة المجتمعية لإنجاح النموذج التنموي؟
- ما هي السبل لتنمية أدوار ووظائف اللغة الأمازيغية حتى تتمكن من لعب أدوارها الحيوية في التنمية المستدامة والعدالة المجالية؟ وتشجيع استثمار الثقافة والتراث الأمازيغي كرأسمال لامادي وطني لتحقيق الدينامية الترابية والتنمية المجالية؟
- أية مداخل ممكنة لإقرار عدالة مجالية قائمة على استحضار البعد الثقافي كركيزة ودعامة أساسية لدعم الديناميات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مستوى الجهات والجماعات المحلية؟

أهداف اليوم الدراسي:

- بلورة أرضية مشتركة لإعادة صياغة نموذج تنموي قائم على تثمين التعدد اللغوي والتنوع الثقافي وتعزيز أدواره في سياسات التنمية وطنياً وقارياً.
- المساهمة في وضع خطط واستراتيجيات وطنية وقارية لتعزيز الثقافة الأمازيغية وتنميتها وحمايتها من الاندثار.
- بحث سبل تطوير اللغات الوطنية، خاصة اللغة الأمازيغية، وتنميتها لتلعب أدوارها ووظائفها كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، مع ضمان تنافسيهما مع باقي اللغات الأجنبية.
- تعزيز بناء مخطط للتنمية الثقافية يضمن توسيع دائرة مشاركة المواطنين والمواطنات في الحياة العامة بكل حرية ودون أي تمييز لأي سبب كان.

محاور اليوم الدراسي:

يرتكز هذا اللقاء على ثلاثة محاور:

- المحور الأول: الهوية الوطنية والتنوع الثقافي، أية مقاربة للنموذج التنموي بالمغرب:
 - الأمازيغية والهوية الوطنية وتعزيز قيم العيش المشترك
 - إدماج الأمازيغية في مسارات تعزيز البناء الديمقراطي والحقوقي والمؤسساسي للدولة
 - التعدد اللغوي والثقافي وحق المشاركة في الحياة العامة ورهانات تعزيز حقوق الإنسان
- المحور الثاني: رهانات إدماج الأمازيغية في التنمية وفي السياسات العمومية:
 - المعطى الثقافي واللغوي في التخطيط للتنمية وطنياً وقارياً
 - الخدمة العمومية بالأمازيغية ورهان العدالة اللغوية في السياسات العمومية
 - ما بعد الترسيم وسؤال ضمان حيوية اللغة الأمازيغية
 - موقع الأمازيغية في الصناعة الثقافية بالمغرب
- المحور الثالث: الأمازيغية والمقاربة المجالية والتربية
 - التهيئة المجالية والتنمية التربوية: أي موقع للبعد الثقافي والتاريخي
 - الأمازيغية وتعزيز مشروع الجمهورية المتقدمة
 - الأعراف الأمازيغية والحقوق المرتبطة بالأرض
 - المجال الواحي والعلاقة بين الجغرافي والثقافي والتنموي



†.Ц.Ж.Е.Ч.† Ч.В.И.Т.С.Ч. | Ч.Х.О.† .И.Х.С.Ч. .Ц.В.І.Ч.

•ОО •ІСИ•І ХН:

«Ц.†. ΣΘ.ΛΗΙ Η :ΘΛΛΞΛ Ι :ΙΘ. Ι +Ц.ЖΞΨ+ Ψ :Ψ:Ο+
·ΙΧΕ: ·Ц.ΣΙ:»

ЖЕ. QIT + ЦО:ИСИ | :С:ТО: .Λ XIT + ЦО.ОТ + Ц.ЖЕЧ+ X :ХИΘ | :Х:КК: | Ц.Ц.И .ТОО+.Ι Λ +ЖЕ.Ο
.Λ +ЦИ :ЦЕСИ | X +:TO. | :ТСЛX | +:ИИ.ΣΤ Λ +ЛНΘ. +Ц.ЖЕЧ+ X +ТОО+.Ι | :С:О+.Σ ΘСИ.Ц .КК'' Λ
:ΘИСЛ Λ :ОИЧЕΘ ЕКИИС +ЖЕ.Ο .Λ ХИИ.Θ СЕИС :ЦО.СК. ИСЧ.ОΘ. X +ЛОО+.ΟT | +:ИИ.ΣΤ
+Ц.ЖЕЧ+ Λ :ХИИС X +:ОИ.Θ .Ц.АЛЛ:Λ ΘОО.

ΕΡΙΣ +Χ. +ΧΟ.ΠΗ. ΉΝΕΣ ΣЖΟΣΙ Χ ΙΕΨΟΣΘ ΘΕΙ ΣΛΕΟ.Π. Λ ΉΝΕΣ ΣΧΧ:Ο.Ι, Λ +:ΧΧ+ Ι ΣΘ:+.Ο Λ
ΣΧ.ΙΣΙ ||Θ Υ +:ΧΧ+ Ι ΣΧΟ.Ι ΉΝΕΣ ΣЖИСΙ Θ +Λ.ΣΘ. Λ +.ΧΣ+ Λ +*ΛΛ.Σ+ ||Θ ΣХХ:Η Θ
+Λ.Σ:ДО.+.Σ+ Λ +ХСΣ, .Ο ΣСС.И С.Θ Λ +СОО+.Σ +С.+.С.ΣΙ Λ С.О.Ι :О+. ЖЕ.ΟИ+ Λ ΧΣΘИ
.С.Х:+. С.ΘИСНΘ Λ :СЖО.Σ.ΛИΘ.Ι Λ .Λ ΣЖИСΙ Υ +Л.Ч.Ч+ Ι +ХСΣ, С. .Λ. О .У +Н.И. .Λ Ι.Θ.С.Θ. Υ
:А.Ч.О.С Ι :Ш.И.К. Λ Θ С.Λ ΣЖИСΙ Θ +СИ.П+ Ι :С.Х:+. Λ :СЖО.Σ ΉΝΕΣ ΣХ.Ι Σ.Ι :О.Л:Θ Λ :О.Ч.И: ΉΝΕ
Θ ΣХ.О.О. Λ .Θ ΣХК Σ.Ι П.+СХ ΉΝΕ О.Λ ΣО.Л:Θ Σ*С:М.И Ι +ХСΣ Υ С. О.Λ ΣХК Σ.Ι :ЛХ.О
.О.К.С ΉΝΕ О.Λ ΣХИ +.И.С+: Σ +Т.О.+.С.И.Σ+ +.И.С:О+ Ι +ХСΣ Τ.О.И.И+.

„ΘΘ .Λ ΣΩΩ.ΙΛ .Λ ΙΤΙΝΣ Θ :ΣΧΟ: Θ ΣΘ.ΛΧΙ ΣΣΩΩΩ.ΙΙ Θ.ΣΣ .Λ ΙΘΚ: ΙΕΨΟΣΘ .Ι.Σ: + Λ
:ΣΧ.Ο.Σ ΣΘΘΕΘ.ΘΙ Λ Κ: ΣΧΟΕΞΘΙ Ι +Λ.ΣΘ., Λ ΣΘΚ.ΟΙ ΣΙΨ:ΠΙ ΣΣ:Ι.Ι ΣΣ.ΣΙ: + ΣΧ.Ι Υ :ΣΣ.Θ
ΙΙΘ +.ΛΗΘ. .ΛΗΘ.Ι Σ +ΣΦΗΤ +ΣΣΣΣ +Σ.ΙΘ*.Σ Σ :ΣΣ:ΘΘ: ΙΤΙΝ.Θ.

◦Ο◦ Η ΣΘΘΞΛΛ◦Λ :ΞΙ◦ΠΘ◦Λ, Θ◦Ω◦Ω◦Λ Ι◦ΗΘ Σ +◦Χ+◦Ι ΣΣ◦ΒΟΣΘΘΙ ΗΗΣ Σ+◦ΠΛΛ◦ΣΙ Λ +◦ΧΣΣ ◦
Ξ◦Λ ΞΜΗΣΙ Θ◦Ξ◦Θ◦Θ◦ΙΙ Θ◦Λ◦Λ+◦ΧΣ+◦Λ +◦ΛΗΘ◦, ΗΗΣ Ξ◦Ι Ξ +◦Χ+◦Ι Π◦Λ◦ΣΙ ΣΙ Η ΣΧΟ◦Ι Ι +◦ΧΣΣ +◦Χ
+◦ΛΗΘ◦ΣΙ :Ξ◦ΟΛΣΞ◦Ι Θ◦Ζ◦Μ◦Θ◦Ι +◦ΧΣΣ Λ :Ξ◦+◦Χ◦ΛΗΘ◦Ι :Ο Θ◦Η Σ+◦Ξ◦Θ◦Η Η ΣΙ Ι :Π◦Λ◦ΙΚ◦Ι
◦Ι◦Λ◦Ξ+◦Λ+◦ΧΣ+◦ΙΙ Θ◦Η +◦+◦Η◦ΣΣΣΙ :Η◦+◦ΛΗΘ◦◦Λ ΣΣ◦ΒΟΣΘΘΙ Λ Θ◦Ξ◦+◦Χ◦Ι Τ◦Ξ◦Ι Ι ΙΥΛ◦Ι
◦Ο Λ◦ΟΘΙΤ◦ ΛΛ◦Ο◦Ι, Ξ◦Ι Ι◦Λ◦Η Σ+◦Ξ◦ΙΙ◦Ι Ξ ΗΞ◦ΛΛ◦Ξ+◦Ι +◦Χ+◦Ι ΣΘΞ◦ΘΣ+◦Ι :

ΣΥΓΓΡΑΦΕΩΝ

ΣΟΧΙΚΙ Ι ΒΙΒΛΙΟ

†ΞΟΘΩΝ | ΒΙΒΛΙΟΝ ΛΕΞΕΩΝ ΚΑΙ ΤΟΥΧΩΝ



برنامج اليوم الدراسي

- استقبال المشاركين والمشاركات	9h00 – 9h30
- تسجيل	
- كلمات افتتاحية للقاء:	9h30 – 10h00
<ul style="list-style-type: none"> ▪ السيد رئيس الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة ▪ السيد رئيس اللجنة الخاصة بالنماذج التنموي ▪ السيد منسق اللقاء الوطني حول "الأمازيغية والنماذج التنموي" 	
- الجلسة العامة الأولى في محور : " الهوية الوطنية و التنوع الثقافي، أية مقاربة للنموذج التنموي بالمغرب" مداخلات السادة الأساتذة:	10h – 11h00
<ul style="list-style-type: none"> ▪ مرزوق الورياشي، أستاد جامعي وباحث في علم الاجتماع ▪ بلعيد بودرييس، فاعل حقوقى ▪ رشيد الحاحي، فاعل جمعوى ▪ الحسين امزازي، باحث بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية 	
- استراحة شاي	11h00 – 11h20
- الجلسة العامة الثانية في محور :	11h20 – 12h00
" رهانات إدماج الأمازيغية في التنمية وفي السياسات العمومية "	
مداخلات السادة الأساتذة:	
<ul style="list-style-type: none"> ▪ لحسن أول الحاج، باحث أكاديمي وخبير علم الاقتصاد ▪ الحسين بويعقوبي، أستاد جامعي وباحث في الأنثروبولوجيا ▪ ابراهيم المزند، باحث ومدير مهرجان تيميتار 	
- نقاش وتفاعل مع القاعة	12h00 – 13h30
- استراحة الغداء	13h30- 14h30
- الجلسة العامة الثالثة في محور :	14h30 – 16h00
" الأمازيغية والمقاربة المجالية والترابية "	
مداخلات السادة الأساتذة:	
<ul style="list-style-type: none"> ▪ الحسين ايت باحسين، فاعل جمعوي وباحث في الثقافة الأمازيغية ▪ سعيد بنليس، أستاذ جامعي وباحث في اللسانيات الاجتماعية ▪ عبد العزيز ياسين، أستاذ جامعي وباحث في التاريخ 	
- نقاش وتفاعل مع القاعة	16h00 – 17h00
- خلاصات عامة للقاء	
<ul style="list-style-type: none"> - حفل شاي - نهاية اللقاء 	17h00